

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون



الجلسة العامة ١

الثلاثاء، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

افتتاح رئيس الجمعية العامة للدورة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعلن افتتاح الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة.

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

دقيقة صمت للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل وفقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي.

التزم أعضاء الجمعية العامة دقيقة صمت للصلاة أو التأمل.

المادة ١١٥ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة

(A/59/350)

النحو الواجب بالمعلومات الواردة في الوثيقة A/59/350؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل الانتقال إلى البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/59/350، التي تتضمن رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة يبلغ فيها الجمعية بأن هناك ١٣ دولة عضوا متأخرة عن تسديد اشتراكاتها المالية في الأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق.

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا للمادة ١٩ من الميثاق،

”لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذي يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية في الهيئة حق التصويت في الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائدا عنه“.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

وثائق تفويض الممثلين في الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة

(أ) تعيين أعضاء لجنة وثائق التفويض

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تقضي المادة ٢٨ من النظام الداخلي بأن تعيّن الجمعية العامة في بداية كل دورة، بناء على اقتراح الرئيس، لجنة لوثائق التفويض تتألف من تسعة أعضاء..

وعلى ذلك، يُقترح أن تتألف لجنة وثائق التفويض للدورة التاسعة والخمسين من الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، أوروغواي، بنن، بوتان، ترينيداد وتوباغو، الصين، غانا، ليختنشتاين، الولايات المتحدة الأمريكية.

هل لي أن أعتبر أن الدول التي ذكرتها قد عيّنت بذلك أعضاء في لجنة وثائق التفويض؟

تقرر ذلك.

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

رسالة من رئيس لجنة المؤتمرات (A/59/351)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): توجه الجمعية الآن اهتمامها إلى الوثيقة A/59/351 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيس لجنة المؤتمرات.

يعلم الأعضاء أنه، وفقا للفقرة ٧ من الفرع "أولا"، من قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٤٠، لا يجوز لأي جهاز فرعي للجمعية العامة أن يجتمع في مقر الأمم المتحدة أثناء انعقاد الجزء الرئيسي من دورة عادية للجمعية ما لم تأذن الجمعية صراحة له بذلك. وعليه، تطلب الهيئات الفرعية المذكورة في

الرسالة الحصول على هذا الإذن، على أن يكون معلوما بوضوح أن هذه الاجتماعات ستكون مرهونة بالمرافق والخدمات المتاحة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تأذن لهيئات الجمعية الفرعية تلك المذكورة في رسالة رئيس لجنة المؤتمرات بالاجتماع أثناء الجزء الرئيسي من الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

بيان للرئيس

الرئيس (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أقول بضع كلمات فيما يتعلق بضحايا الأعاصير التي ضربت مؤخرا وبكل قوة الجزء الجنوبي من الولايات المتحدة وجامايكا وغرينادا وكوبا، وأن أعرب بهذه المناسبة عن كل تعاطفنا وتضامننا مع حكومات وشعوب تلك البلدان خلال هذه الفترة العصيبة للغاية التي تمر بها.

إنه لشرف كبير وامتياز حقيقي لي أن أتولى، اعتبارا من اليوم، رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والخمسين. ويتيح لي الافتتاح الرسمي لهذه الدورة فرصة لكي أعرب مجددا عن امتناني العميق للتقدير الذي حظيت به أفريقيا وكذلك للثقة التي أوليت لبلدي، غابون، ولشعبه ولمبادرات رئيسه، فخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا.

كما أود أن أتقدم بخالص تهنئتي لسلفي، معالي الأونرابل جوليان هنت، على العمل الذي أنجزه، خاصة في مجال تنشيط عملنا. كما أنني ممتن لما أبداه هو شخصيا وأعضاء مكتبه من استجابة ودعم كبيرين طوال الفترة الانتقالية.

وأحيي الأمين العام على جهوده من أجل عالم أكثر سلمًا وعدلا، وأيضا على العزم والرؤية اللذين ميّزا كامل

إن العواقب الوخيمة للصراعات المسلحة على شعوب الشرق الأوسط وأفريقيا وأمريكا الجنوبية وآسيا وأوروبا الشرقية، تذكرنا كل يوم بأنه يجب علينا مرة أخرى أن نضاعف جهودنا من أجل إقامة عالم خال من ويلات الحروب.

والحالة في الشرق الأوسط، ولا سيما المسألة الإسرائيلية - الفلسطينية، تتطلب اهتماما متواصلا من المجتمع الدولي، وذلك بالنظر إلى عواقبها وتأثيرها على السلم والأمن الدوليين. ففي مهد الحضارات القديمة هذا يتحدد مستقبلنا جميعا بدرجة كبيرة دون شك.

والمناخ السائد في العراق وأفغانستان، ضمن أمور أخرى، لا يزال مصدر قلق بالغ. وفي أفريقيا، تشكل الحروب المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والفقر وعدم الاستقرار السياسي. وأزمة دارفور في السودان، والمذابح التي تعرض لها اللاجئون على الحدود بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا هي، للأسف، أوضاع يُرثى لها.

ولذلك، من الأهمية الملحة والحاسمة أن نعيد النظر في التنسيق بين المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في الميدان، تحقيقاً لأعمال أكثر فعالية في مجال المسائل الإنسانية. وبالمثل، هناك حاجة واضحة إلى تنظيم المؤتمر الدولي للسلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى - وهي الفكرة التي تم قبولها مبدئياً.

وأيضا توجد عمليات للسلم، فمن الأهمية بمكان أن نبذل كل جهد ممكن لدعمها من خلال اتخاذ تدابير ملموسة ترمي بصفة خاصة إلى منع نشوب الصراعات، ونزع سلاح الجنود السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وقبل ذلك، لا بد أن نضمن توفير موارد كافية للجهود التعمير بعد انتهاء الحرب حتى نمنع الرجعة المحتملة لعدم الاستقرار ونفادى

فترة ولايته على رأس الأمانة العامة لمنظمتنا. وتشمل هذه التحية أيضا كل موظفي الأمم المتحدة، الذين يعملون بكل هذه الشجاعة وهذا التفاني، في ظروف خطيرة للغاية عادة، وأحيانا يدفعون أغلى ثمن من أجل قضية السلام.

ومن جانبي، أود أنؤكد لجميع ممثلي الدول الأعضاء على استعدادي الكامل للعمل معهم لتحقيق المهام التي أنيطت بي، وأني عازم على إيلاء الاهتمام لشواغل بلدانهم.

تبدأ هذه الدورة أعمالها في سياق دولي تغير بشكل دائم وسريع، تكتنفه تهديدات متعددة وتحديات جمة. وإزاء هذا الوضع، تتجه شعوب العالم أكثر من أي وقت مضى صوب الأمم المتحدة - وهي الساحة العالمية الوحيدة التي يتم فيها التعبير عن شواغل وطموحات البشر كافة وبكل تنوعهم.

ولا بد للجمعية العامة أن تؤدي بالكامل الدور المنوط بها في ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من خلال حشد كل قواها بأقصى درجة ممكنة. ومن جهتي، فإنني أعتزم بذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك، بالتعاون الوثيق مع الدول الأعضاء والأجهزة الرئيسية الأخرى في الأمم المتحدة.

إن تعدد مناطق الصراعات والأزمات الإنسانية، وانتشار الأسلحة، وتواتر الأعمال الإرهابية، وانتشار الفقر وآفات أخرى مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتدهور البيئة، وانتشار الجريمة العابرة للحدود الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وانتهاكات حقوق الإنسان، وخروقات سيادة القانون والديمقراطية كلها شواغل يجب أن نجد لها الحلول الملائمة بصورة ملحة.

وثمة مسألة أخرى يجب أن نتابعها من خلال المشاورات هي مسألة الاستنساخ البشري لأغراض التناسل، وذلك بسبب تداعياتها الأخلاقية والعلمية.

خطر تفشي الفوضى. ولا يمكن لمنظمتنا أن تتصل من تلك المسؤولية.

ويسهم انتشار الأسلحة - وخاصة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - في تكثيف الصراعات، مع تزايد العواقب المأسوية على المدنيين. وبالمثل، فإن التهديد المستمر للسلام والأمن الدوليين الذي يمثله وجود كميات كبيرة من أسلحة الدمار الشامل يذكرنا يوميا بالحاجة الملحة لإحراز تقدم صوب نزع السلاح العام والكامل. ولا بد أن نعمل جميعا لتحقيق تلك الغاية.

ويجب أن نعمل على نحو عاجل لكي نجد أفضل الوسائل لمكافحة الإرهاب بشكل أكثر فعالية. وفي الواقع، فإن نطاق الأحداث التي وقعت في الأعوام الأخيرة هنا في نيويورك وفي غيرها من الأماكن في العالم والوحشية الفاجعة لتلك الأحداث تتطلب منا القيام بعمل مشترك وأن نبقي متيقظين أبدا.

ولئن كانت مسائل السلام والأمن تستلزم اهتمامنا، إلا أنها ينبغي ألا تصرفنا تماما عن المسائل التي لا تقل عنها إلحاحا، مثل التنمية. وكما قال قداسة البابا يوحنا بولس السادس، عن حق في منشوره البابوي العام بشأن تقدم الشعوب: "التنمية هي الاسم الجديد للسلام".

وعليه، يجب أن نعمل، معا، على كلتا الجبهتين في نفس الوقت. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الإسهام الهام الذي تقدمه منظمات المجتمع المدني، التي تعمل بوصفها شركاء حقيقيين للدول بتوسيع أنشطتها. وإذا كنا نرغب حقا في خفض الفوارق بين الدول وفي داخلها، وأن نزيد من فرصنا - وفرص الأجيال المقبلة - في الحياة في عالم أكثر إنصافا وأمانا، فلا بد أن نفي بالالتزامات الإنمائية التي قطعناها على أنفسنا، وخاصة في إعلان الألفية وتوافق آراء مونتريري.

وليس أمامنا خيار آخر. فدولنا وشعوبنا تتوقع منا الكثير. ولا يمكن أن نصم آذاننا عن التطلع المشروع نحو عالم أفضل - وأعني به المطلب المشروع لاحترام حقوق الإنسان والأمن البشري، وخاصة أمن أكثر الفئات ضعفا. وهنا، أود أن أشدد على أهمية إسهام النساء في بناء المجتمع وأن أعرب عن الأمل في أن يعترف بدورهن بشكل متزايد.

كما يجب أن نكافح الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالنساء والأطفال، بكل قوة. وذلك واجب يفرضه علينا القانون والأخلاق على حد سواء.

إن أفريقيا القارة الأكثر حرمانا - قد تولت زمام أمرها. وقررت منظمتنا أن تضعها في أولوية اهتماماتها وأن تدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا - وهو برنامج ضخم مستلهم من إرادة القادة السياسيين. وتشكل تلك الشراكة تعبيرا عن التصميم الثابت لشعوب القارة على أن تودع عقودا من التشاؤم.

وتحظى أفريقيا بالدعم السياسي للمجتمع الدولي في ذلك الصدد. كما أنها اعتمدت عددا من التدابير الملموسة، بما في ذلك آلية استعراض الأقران، بهدف تعزيز السلام والحكم الرشيد وحقوق الإنسان والديمقراطية. ولكن أفريقيا أيضا تتوقع من جميع شركائها الإنمائيين، وخاصة الشركاء في مجموعة الثمانية، أن يفوا بالتزاماتهم التي تعهدوا بها في ذلك الإطار.

وأود أن أسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة معالجة احتياجات أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية بشكل أفضل. ويجب أن نعمل جاهدين لكي نطور حلولاً ملائمة. وفي ذلك الصدد، فإن مؤتمر موريشيوس المقبل بشأن تنفيذ خطة عمل بربادوس للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية سيشكل نقطة انطلاق مهمة.

وتعزيز دور الأمم المتحدة يتوقف أيضا على الجهود التي نبذلها لإصلاح مجلس الأمن. وقد قدم العديد من الاقتراحات بالفعل. وبالتالي، لا بد أن نبدي الإرادة السياسية الضرورية لتمكيننا من المضي بهذه المسألة الهامة قدما بهدف التوصل إلى صيغة توافقية.

وفي نفس الوقت، لا بد أن نشجع على مزيد من التعاون بين هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية حتى تتمكن تلك المنظمات من تعزيز قدرتها على القيام بعمل أكثر فعالية على أرض الواقع.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء المنظمة في العام المقبل سيكون فرصة لتقييم التقدم المحرز منذ إصدار إعلان الألفية والنظر باتزان إلى المستقبل. ولذلك، يجب أن نحشد مواردنا استعدادا لذلك الحدث الذي نتظره بشغف. ومن جانبي، سأعمل جاهدا من أجل أن تتحمل الجمعية العامة مسؤوليتها في ذلك الصدد.

وأدعو جميع أعضاء الجمعية إلى العمل معا من أجل تكييف الأمم المتحدة كيما تلي احتياجات زماننا ومن أجل إعدادها على نحو أفضل لمواجهة التحديات الحالية وتحديات المستقبل. وسوف أحتاج إلى كل دعمكم لكي أنجز المهمة الدقيقة التي أوكلتموها لي. وختاما، أود مرة أخرى أن أؤكد لجميع الدول الأعضاء أنني على استعداد كامل للعمل معها وإيلاء كل الاهتمام لشواغلها، واقتراحاتها، بالطبع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.

كما يمثل الجوع وسوء التغذية مشكلتين ملحتين يقع أثرهما الأساسي على السكان المحرومين. والأرقام تتكلم عن أنفسها؛ ولا يمكننا أن نظل غير مباليين بها. فهناك الآن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص في جميع أرجاء العالم يعانون من سوء التغذية، بالرغم من حقيقة أن الإنتاج العالمي من الغذاء كاف - وفقا للخبراء. وبالتالي، لا بد أن تركز الجمعية العامة جهودها على القضاء على الجوع والفقر في العالم.

ولا بد للجمعية العامة، من خلال العمل بالترافق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تحشد جهودها بشأن المسائل المتعلقة بمفاوضات التجارة الدولية والديون والتمويل لأغراض التنمية، لما لتلك المسائل من تأثير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

ولا بد أن نعزيز العلاقات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية توطيد أسس التعاون الدولي المنسق. ويزيد من أهمية ذلك التعاون أنه أمر أساسي لتحقيق أهداف المنظمة. كما ينبغي أن يمكننا ذلك من المحافظة على دور الجمعية العامة وسلطانها بوصفها الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة والتعبير عن الإرادة المشتركة للدول الأعضاء في المنظمة التي يبلغ عددها ١٩١ دولة.

لقد أحرز بالفعل تقدم كبير في تنشيط أعمالنا بالتأكيد. بيد أننا لا بد أن نضمن أن تحتفظ الجمعية العامة بكل سلطاتها. ومن مصلحتنا - ومن مسؤوليتنا الجماعية - أن نوقف تآكل سلطة هذه الهيئة الهامة.

وعلى الصعيد العالمي، من الواضح أن الظروف المتغيرة للعالم اليوم تستدعي من منظماتنا أن تتكيف على أساس مستمر لكي تتمكن من الاستجابة لمقتضيات زماننا. بشكل أفضل. وعليه، فإننا لا نغالي في التأكيد على ضرورة تعزيز دور الأمم المتحدة وسلطانها وتزويدها بكل الموارد اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمهامها العديدة.